االبارومتر الوطني لريادة الأعمال الشبابية -العراق

تشرين الأول 2022

سافي

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

المجلس النرويجي للاجئين NRC

International Trade Centre

يعدّ مركز التجارة الدولية (ITC) الوكالة المشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. ويساعد مركز التجارة الدولية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات النامية والانتقالية لتكون أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة ضمن إطار أجندة برنامج المعونة من أجل التجارة (Aid-for-Trade)، وأهداف الأمم المتحدة العالمية للتنمية المستدامة.

أما المجلس النرويجي للاجئين (NRC)، فهو منظمة إنسانية مستقلة. في العراق، يواصل المجلس النرويجي للاجئين التحول نحو برامج التعافي المبكر، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتقديم خدمات متكاملة ومحلية بما في ذلك مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة.

تم إصدار هذا التقرير كجزء من برنامج سافي (SAAVI) الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي ينفذه مركز التجارة الدولية بالتعاون الوثيق مع المجلس النرويجي للاجئين (NRC). يعرب مركز التجارة الدولية عن امتنانه لكارولين زولو لمساهمتها الكبيرة، فضلا عن فريق المجلس النرويجي للاجئين بأكمله لبذلهم الوقت، ولتفانيهم في جمع البيانات فالشكر موصول إلى السيد ديفيد كوربوديس، والسيدة كارلا سوليس روز، والسيدة كلير ستارنكولد، والسيدة جوليا زيتمان لقيادتهم ونصائحهم وتوجيهاتهم في تحرير هذا التقرير.

صورة الغلاف: شابات في البصرة يشرحن تصوراتهن عن بيئة الأعمال في العراق.
الصورة: مركز التجارة الدولية

Funded by the European Union
المجلس النرويجي للاجئين NRC
International Trade Centre

جدول المحتويات

الاختصارات **4**
ملخص تنفيذي **5**
مقدمة **9**
خلفية **10**
المنهجية **13**
أبرز النتائج **15**
1 الأعراف الثقافية والإجتماعية 15
2 التعليم والتدريب 17
3 البنية التحتية 19
4 السوق وبيئة العمل 20
5 دعم النظام البيئي 21
6 المناخ والإستدامة 23
7 الدعم المالي 24
8 البرامج والسياسات الحكومية 26
الخاتمة **27**
التوصيات **29**
حكومة العراق 29
القطاع الخاص 30
المانحون 30
شركاء التنمية 31
الهوامش 33

الاختصارات

(CBI) البنك المركزي العراقي

(FGD) حلقات نقاشية فنية متخصصة

(FDI) الاستثمار الاجنبي المباشر

(GoI) الحكومة العراقية

(ITC) مركز التجارة الدولية

(KII) مقابلة أساسية غير رسمية

(MoLSA) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

(MoP) وزارة التخطيط

(MSMEs) المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة

(NDP) خطة التنمية الوطنية

(NRC) المجلس النرويجي للاجئين

(PDS) نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)

(SAAVI) مشروع سافي "تعزيز سلاسل القيمة الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق"

(TVET) التعليم والتدريب الفني والمهني

شابة عراقية تعرض على هاتفها صورا لمشروعها الصغير في بغداد. الصورة: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين

ملخص تنفيذي

يشكل الشباب في العراق حوالي 60 ٪ من السكان، بمعنى أكثر من 26 مليون نسمة في جميع أنحاء البلاد. فوسط أعوام من المعوقات المرتبطة بالنزاع والنزوح الواسع النطاق، وجائحة كورونا، عمل الشباب العراقي على تمكين أنفسهم، والحفاظ على سبل عيشهم، والمساهمة في الاقتصاد. ومع ذلك، فإن الحواجز المستمرة المتعلقة بالبيئة المقيدة للأعمال والتشريعات المقيّدة أيضا، والبنية التحتية الاقتصادية المحدودة، والتحديات التي تواجه الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية، قد أسهمت جميعا في اعاقة التنمية الممكنة، واستدامة المشاريع المملوكة للشباب.

من أجل تحديد وفهم احتياجات ومخاوف الشباب وأصحاب المشاريع الريادية من الشباب في العراق، ولا سيما تلك التي تعيق مشاركتهم الناجحة في سلسلة القيمة الزراعية، أجرى مركز التجارة الدولية (ITC)، والمجلس النرويجي للاجئين (NRC)، مسحا وطنيا لمقياس (بارومتر) ريادة الأعمال الشبابية. ويتألف المسح من أسئلة تتناول ثمانية مواضيع رئيسية تؤثر على تصورات الشباب العراقي، وتشمل الأعراف الثقافية والاجتماعية؛ التعليم والتدريب؛ البنى التحتية؛ السوق و بيئة الأعمال؛ دعم النظام البيئي؛ المناخ والاستدامة؛ الدعم المالي؛ والسياسات الحكومية. تم تطوير هذا المقياس بتوجيهات فنية من برنامج الشباب والتجارة التابع لمركز التجارة الدولية، وكادر المراقبة والتقييم في المجلس النرويجي للاجئين، فضلا عن وحدة إدارة مشروع سافي (PMU).

خلال شهري حزيران وتموز من سنة 2022، استجاب أكثر من 650 شابا لاستبيان مقياس (بارومتر) ريادة الأعمال الشبابية. فضلا عن ذلك، فإن ثلاث عشرة جلسة حلقات نقاشية فنية متخصصة (FGDs) قد تم اجراؤها في محافظات البصرة وبغداد ونينوى والأنبار وكركوك لتبادل المزيد من الأفكار لفهم تصورات الشباب عن بيئة الأعمال.

يعد المسح والتحليل الناتج عنه من الأدوات الرئيسية للشباب، والجهات الفاعلة في النظام البيئي، مثل مؤسسات دعم الأعمال التجارية، وصانعي السياسات لاكتساب فهم أكبر للتحديات الكبيرة التي تواجه توظيف الشباب وريادة الأعمال في العراق. ويهدف إلى دعم هذه الجهات الفاعلة ومساعدتهم في فهم البيانات والاستفادة منها لبناء حلول مؤثرة لمعالجة هذه العقبات.

وتتضمن ابرز نتائج مقياس ريادة الأعمال الشبابية ما يلي:

الأعراف الثقافية والاجتماعية: بينما يعتقد غالبية الشباب أن اسهاماتهم في قطاع الأعمال هي موضع تقدير، إلا أن الأعراف الثقافية والاجتماعية حالت دون مشاركة الشابات العراقيات بالتساوي في ريادة الأعمال، وقطاع الأعمال الزراعية. هنالك 28% من الشابات اللاتي شملهن الاستطلاع لا يعتقدن أن لديهن فرص متكافئة في قطاع الأعمال التجارية. وعلى وجه الخصوص، كانت الشابات في الأنبار وكركوك ونينوى أقل احتمالا من نظرائهن من الرجال لتلقي التشجيع على المخاطرة والاستقلالية، أو أن يبتكرن في المشاريع التجارية.

التعليم والتدريب: وجد الشباب إلى حد كبير أن الشهادة الجامعية توفر لهم المهارات اللازمة لأنشطة التوظيف وريادة الأعمال مقارنة بشهادة اكمال الاعدادية فقط. ومع ذلك، في جميع المحافظات التي شملتها الدراسة، هناك حاجة للاستثمار في تعزيز مهارات التمويل، والتسويق، وتطوير الأعمال في المناهج الجامعية لأجل إنشاء وتطوير المشاريع المملوكة للشباب.

البنية التحتية: أدى الافتقار إلى البنية التحتية التكنولوجية الناشئة، كالتسويق الرقمي، وحفظ السجلات، والمدفوعات والمعاملات، إلى إعاقة نجاح المؤسسات المملوكة للشباب. ثمة واحد من بين كل خمسة مشاركين في كركوك ونينوى يرى أن التكنولوجيا الرقمية غير متوفرة لأعمالهم في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، أفاد ثلث الشباب أن الخدمات، بما في ذلك المياه والكهرباء مكلفة جدا وغير متيسرة، مما أعاق نمو الأعمال التجارية، لا سيما في قطاع الأعمال التجارية الزراعية.

السوق و بيئة الأعمال: ذكر نصف الشباب الذين شملهم المسح أن دخول السوق بمشروع جديد يشكل تحديا، بينما أضاف ثلث الشباب الذين شملهم المسح أن السوق العراقية ليست عادلة ولا تنافسية، مما أعاق أصحاب الأعمال الصغيرة من تسعير الفقرات أو المواد المحلية. إضافة إلى ذلك، فإن الشابات يواجهن تحديات إضافية في الوصول إلى الأسواق حيث أن امرأة واحدة فقط من كل خمس نساء شملهن المسح في جميع المحافظات تعتقد أن الأسواق يمكن الوصول إليها أو هي قريبة من ذلك.

دعم النظام البيئي: ذكر أكثر من ثلث المشاركين في المسح أن شبكة قوية لدعم الأعمال غير متاحة لهم. بالإضافة إلى ذلك، قال 44 % إن خدمات تطوير الأعمال ليست متيسرة من حيث التكلفة. بينما ذكرت شابات في نينوى وكركوك في الحلقات النقاشية الفنية المتخصصة أنهن لا يعرفن إلى أين يذهبن للحصول على دعم يمكن الوصول إليه، وبأسعار معقولة لأفكارهن التجارية ومشاريعهن المحتملة. أما بخصوص الأعمال التجارية الزراعية، فقد

يقوم العمال بنقل صناديق الأغذية والمنتجات الزراعية في محافظة نينوى. تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين

تلقى 8 % فقط من الشباب الدعم على المدخلات الزراعية، مما يدل على الحاجة إلى مزيد من الاستثمار على المستوى الوطني.

المناخ والاستدامة: إن للتأثيرات الأوسع للتغير المناخي، والمتمثلة على وجه الخصوص بارتفاع درجات الحرارة وشحة المياه، أثر مباشر على الأعمال التجارية الزراعية، فضلاً عن نمو العديد من الشركات التي تشتري وتبيع المنتجات الزراعية. وصف 28 % من الشباب درجات الحرارة المتغيرة بأنها الخطر البيئي الأكبر على أعمالهم، ثم شحة المياه والجفاف (17 %). أما بخصوص الخطوات المتخذة للحد من المخاطر البيئية، فقد ذكر واحد من كل خمسة مشاركين أن شركتهم لم تتخذ أي إجراء، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الافتقار إلى المساءلة أو التوجيه الفني.

الدعم المالي: وصف الشباب في العراق عقبات كبيرة تحول دون الحصول على التمويل للشروع في مشاريعهم التجارية أو تنميتها، حيث أفاد 54 % من الشباب أن الوصول إلى خيارات التمويل غير الرسمية وتوافرها، مثل مجموعات الادخار، ليس بالأمر اليسير. وفي الوقت نفسه، أشار 62% من الشباب إلى أن التمويل الرسمي يطرح تحديات مماثلة في امكانية الوصول إليه وتوفره. كما أشار الشباب إلى أن الخدمات المصرفية ليست منتشرة في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما في محافظة نينوى. بينما افاد 95% من شباب المحافظة أن ليس لديهم حساب بنكي نتيجة عدم ثقتهم بالبنوك. أخيرًا، ذكر أكثر من نصف الشباب العراقي أن أهم عائق يمنع الشركات من اقتراض الأموال هو أن أسعار الفائدة مرتفعة للغاية، مما أعاق الوصول إلى رأس المال لبدء المشاريع.

السياسات الحكومية: إن أكثر من نصف الشباب الذين شملهم الاستطلاع (57% منهم) لا يعتقدون أن اهتمامات الشباب مذكورة في صنع السياسات، مما أثر على إدماجهم وتمثيلهم في القرارات والسياسات على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات. إضافة إلى ذلك، أعرب ثلث الشباب عن مخاوفهم بشأن تشريعات وبيئة تنظيمية مقيدة. كما ذكر أكثر من نصف الشباب والشابات أن تسجيل الأعمال التجارية، والحصول على تصاريح لفتح أو تشغيل مشروع تجاري، هما أمران غير معروفان على نطاق واسع، ولا يمكن تحمل تكلفتهما.

تشير هذه النتائج إلى وجود حاجة ماسة إلى تحسين الوصول إلى فرص التدريب الفني، وخدمات تطوير الأعمال، والتمويل، واللوائح أو التعليمات الواضحة، فضلاً عن المنصات والمسارات المراعية للنوع الاجتماعي والعمر لدعم المشاريع التي يقودها الشباب من أجل التطور والازدهار في العراق. علاوة على ذلك، يوضح مسح مقياس (بارومتر) ريادة الأعمال الشبابية والحلقات النقاشية الفنية المتخصصة العوائق التي يواجهها الشباب في المشاريع المتعلقة بالتوظيف وريادة الأعمال والأعمال التجارية الزراعية، ليس هذا فحسب، بل مجالات الفرص والاستثمار للجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية أيضا. وبالتالي، يجب على حكومة العراق وأصحاب المصلحة الآخرين مواصلة العمل جنبا إلى جنب مع الشركاء لتحسين البيئة التنظيمية، وتعزيز الوصول إلى رأس المال، وتعزيز التدريب القائم على المهارات المتعلق بالتمويل والتسويق، ودعم الشبكات لتعزيز بيئة أكثر ملاءمة للجيل القادم من رجال الأعمال العراقيين.

• ثمانية وعشرون في المائة من الشابات اللاتي شملهن الاستطلاع لا يعتقدن أنهن يتمتعن بفرص متكافئة في ممارسة الأعمال التجارية.

• ذكر واحد من كل خمسة مشاركين في كركوك ونينوى أن التكنولوجيا الرقمية غير متاحة لأعمالهم في المناطق الريفية.

• أفاد ثلث الشباب بأن الخدمات، بما في ذلك المياه والكهرباء ليست متيسرة من حيث التكلفة، مما أعاق نمو الأعمال التجارية، لا سيما في قطاع الأعمال التجارية الزراعية.

• ذكر نصف الشباب أن دخول السوق بمشروع جديد يمثل تحديا، بينما أضاف الثلث أن السوق العراقية ليست عادلة ولا تنافسية.

• ذكر أكثر من ثلث المستجيبين أن شبكة دعم الأعمال القوية غير متوفرة لهم.

• أشار 62% من الشباب إلى أن التمويل الرسمي يطرح تحديات مماثلة في الوصول والتوافر.

• 95% من الشباب ليست لديهم حسابات بنكية.

• اعتبر 28% من الشباب أن تغير درجات الحرارة يمثل الخطر البيئي الأكبر على أعمالهم، ثم شحة المياه والجفاف.

• أكثر من نصف الشباب الذين شملهم الاستطلاع (57%) لا يعتقدون أن اهتمامات الشباب مذكورة في صنع السياسات.

اثنان من أصحاب الأعمال العراقيين يصفان بيئة الأعمال في بغداد. الصورة: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين

مقدمة

تمتلك المشاريع التجارية المملوكة للشباب القدرة على العمل كمحرك رئيس للنمو في العراق. إذ يشكل الشباب 60% من سكان البلاد، ويصل عددهم إلى أكثر من 26 مليون نسمة في 18 محافظة . فوسط أعوام من المعوقات المرتبطة بالنزاع والنزوح الواسع النطاق، وجائحة كورونا، عمل الشباب العراقي على تمكين أنفسهم، والحفاظ على سبل عيشهم، والمساهمة في الاقتصاد. ومع ذلك، فإن الحواجز المستمرة المتعلقة بالبيئة المقيدة للأعمال والتشريعات المقيّدة أيضا، والبنية التحتية الاقتصادية المحدودة، والتحديات التي تواجه الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية، قد أسهمت جميعا في اعاقة التنمية الممكنة، واستدامة المشاريع المملوكة للشباب. لا يمتلك الشباب ورجال الأعمال والمزارعون في كافة مراحل سلسلة القيمة الزراعية سوى قوة تفاوضية محدودة، ولا تزال المتطلبات التنظيمية في القطاع الخاص تعيقهم، مما أثر على نمو أعمالهم وإنتاجيتهم وقدرتهم التنافسية بشكل عام.

إن توفر البيئة المواتية أمر بالغ الأهمية ولا بد منه لضمان ازدهار الشركات المملوكة للشباب في العراق، ولا سيما في ظل المناخ السياسي والاقتصادي الحالي. لا بد من تحديد المتطلبات واللوائح الإدارية التي أعاقت الشباب، كما لا بد من إصلاحها لأجل تحسين مشهد الأعمال على المستوى الوطني. تم إجراء استطلاع المقياس (البارومتر) الوطني لريادة الأعمال الشبابية من قبل المجلس النرويجي للاجئين (NRC) ومركز التجارة الدولية (ITC) في شهري حزيران وتموز من عام 2022 من أجل تحديد وفهم ومعالجة احتياجات واهتمامات رواد الأعمال الشباب في العراق طوال سلسلة القيمة الزراعية.

المباني المدمرة في مدينة الموصل القديمة. تصوير: أحمد كاكا/ المجلس النرويجي للاجئين

خلفية

التركيبة السكانية وتوظيف الشباب

يقدر عدد سكان العراق بـ 44.5 مليون نسمة عام 2022 . حوالي 60% من السكان تبلغ أعمارهم أربعة وعشرين عاما وأصغر (51% ذكور و 49 % إناث)، وهو ما يمثل أكثر من ستة وعشرين مليون طفل وشاب . إضافة إلى ذلك، فإن 34% من السكان تتراوح أعمارهم بين خمسة وعشرين وأربعة وخمسين عاما، مما يدل على قوة العمل المحتملة في جميع أنحاء البلاد .

أظهرت نسبة عالية من الشباب في العراق الحاجة إلى الاستثمار في قطاعي التعليم والتوظيف لدعم الشباب وتمكينهم وربطهم بفرص سبل العيش المستدامة في المستقبل. ومع ذلك، فإن سوق العمل في العراق قد كافح كثيرا لإدماج نسبة كبيرة من الشباب في اقتصاد السوق. لكن معدل مشاركة القوة العاملة الوطنية في العراق للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما لم تتجاوز 26.5% فقط عام 2021، مقارنة بـ 45.8% للبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 عاما فأكثر . كما أن أكثر من ثلث الشباب في العراق (36%) عاطلين عن العمل، وهي نسبة أعلى بأكثر من ثلاثة أضعاف معدل البطالة الوطني لدى البالغين (11 في المائة) . وفي جميع الفئات العمرية، يعمل ثلثا السكان في القطاع غير الرسمي، وهو غالبا ما يتسم بعدم وجود عقود عمل رسمية، والضمان الوظيفي، والحصول على المزايا الاجتماعية، فضلاً عن الرواتب المنخفضة.

المزارعون والشباب يصفون عملية بيع محصول البطاطس في مصنع في محافظة أربيل. تصوير: أحمد كاكا/ المجلس النرويجي للاجئين

لا تزال فرص التوظيف لدى الشباب محدودة، ولا سيما الذين يعيشون منهم في المناطق الريفية، وذلك نتيجة لمجموعة متنوعة من العوامل، من بينها هيمنة القطاع العام على سوق العمل، وبيئة الأعمال والتشريع المقيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعدم الوصول إلى الأسواق في القطاع الزراعي.

تقدم ريادة الأعمال، لا سيما الريادة في قطاع الأعمال التجارية الزراعية، مسارات فريدة للشباب للشروع في مشاريعهم الخاصة وإدارتها، ولا سيما تلك التي تنطوي على إنتاج السلع الزراعية ومعالجتها وتوزيعها، حيث تعتمد غالبية المحافظات في العراق على الزراعة كمصدر رئيسي لدخل الأسرة. ومع ذلك، فإن الشباب في العراق يصارعون للدخول في مشاريع أعمال تنافسية وإطلاقها، بسبب تلك القضايا المتعلقة بالبيئة التنظيمية، فضلاً عن العقبات التي تواجه تطوير سلسلة القيمة الغذائية الزراعية.

بيئة الأعمال في العراق

تتمتع ريادة الأعمال بالقدرة على العمل كمحرك رئيسي لنمو القطاع الخاص في الاقتصادات النامية. وينشط القطاع الخاص في العراق بشكل أساسي من خلال الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، فضلا عن عدد قليل من شركات القطاع الخاص الكبرى التي تركز بشكل كبير على الخدمات التي تتعاقد عليها الدولة والحكومة. وعلى الرغم من هذه الإمكانات للنمو

والتوظيف، يواجه رواد الأعمال الشباب في العراق عددًا لا حصر له من التحديات عند إطلاق مشروع جديد، بدأً من عمليات التأسيس والتسجيل الطويلة والمكلفة، وسياسات تنظيمية غير متسقة عفا عليها الزمن، اضافة إلى نقص في البحث والتطوير الكافي . سجل العراق أقل من متوسط دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) من حيث الدعم المالي للشركات الناشئة والسياسات الحكومية والتعليم والتدريب والبنية التحتية التجارية والمهنية .

وفي هذا السياق، يواجه رواد الأعمال تحديات كبيرة في الحصول على الدعم المالي لمشاريعهم. وعلى الرغم من مبادرات الحكومة العراقية، بما في ذلك مبادرة البنك المركزي التي تعرف بتمويل، يواجه أصحاب الأعمال الصغيرة عقبات في الحصول على القروض المنخفضة الفائدة، نتيجة للتعليمات والسياقات المعقدة ومتطلبات تأمين موظف في القطاع العام ليكون كفيلا ضامنا للقرض. إضافة إلى ما تقدّم، فإن إنشاء وتسجيل المشاريع التجارية في العراق غالبا ما يكون معقدا ومرهقا ومكلفا. وهو يتضمن عدة خطوات وقائمة شاملة من الوثائق، تشمل إيداع رأس المال الأولي في بنك تجاري، وبطاقات الهوية وشهادة الجنسية العراقية المعتمدة، وعقد إيجار أو عقد ملكية للمباني التجارية . إضافة إلى ذلك، بمجرد تسجيل المشروع التجاري، يجب على المالك أن يثبت من وزارة التجارة أنه لا يتلقى الحصة التموينية من البطاقة التموينية (PDS).

وبعد عملية التسجيل الرسمي، يقوم مسجل الشركات العراقية بإرسال شهادة تسجيل المشروع التجاري (الشركة) على هيئة الضمان الاجتماعي، ووزارة التجارة، ووزارة التخطيط، والبنك المركزي، وسلطة الضرائب العراقية. كما تلزم أي شركة توظف أكثر من ثلاثة موظفين بموجب قانون الضمان الاجتماعي بتسجيل موظفيها في البرنامج الوطني للتأمين الاجتماعي، والذي يستلزم أن يقتطع صاحب العمل 5% من راتب الموظف ويساهم رب العمل بنسبة 12 % من الراتب، لكي تصل إلى دفعة مقدارها 17% من قيمة الراتب يتم دفعها إلى هيئة الضمان الاجتماعي . غالبا ما تؤدي هذه العملية إلى تثبيط أصحاب العمل وثنيهم عن تسجيل مشاريعهم أو شركاتهم رسميا، نتيجة لهذه المتطلبات، مما يتسبب إلى بقاء عدد كبير من الشركات في القطاع غير الرسمي.

إضافة إلى ما تقدم، فبينما يسمح القانون العراقي للرجال والنساء بتسجيل الأعمال التجارية وإبرام العقود على حد سواء، فإن النساء لا يتمتعن بالحماية من التمييز حين يتقدمن بطلبات للحصول على الائتمان، كما أن هناك مجموعة من الأحكام في قانون الأحوال الشخصية تجعل النساء أكثر ضعفا وهشاشة من الرجال نتيجة الموافقات المطلوبة من الأقارب الذكور لأجل تسجيل الشركات. وما تزال هذه التحديات الإضافية تثني النساء عن إنشاء أعمالهن التجارية الخاصة، لا سيما نتيجة للحواجز التي تحول دون الوصول إلى التمويل الرسمي وغير الرسمي.

سلسلة القيمة الزراعية والغذائية في العراق

تعد التنمية الزراعية مكوّنا حيويا في الاقتصاد العراقي حيث يوظف هذا القطاع خُمس القوى العاملة في البلاد، وهو ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط. إن إنتاج المحاصيل هو المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لغالبية المزارعين (75%) في كل أنحاء البلاد . فضلا عن ذلك، حددت خطة التنمية الوطنية العراقية (NDP) الزراعة كواحدة من القطاعات الرئيسية لتسريع النمو خارج قطاع النفط، وكذلك لزيادة الدخل وتحسين المساواة بين الجنسين . في سيناريو معدل النمو المعتدل (3%) في الإنتاج

الزراعي، تشير التقديرات إلى أنه يمكن خلق أكثر من 170.000 فرصة عمل إضافية بحلول عام 2030.

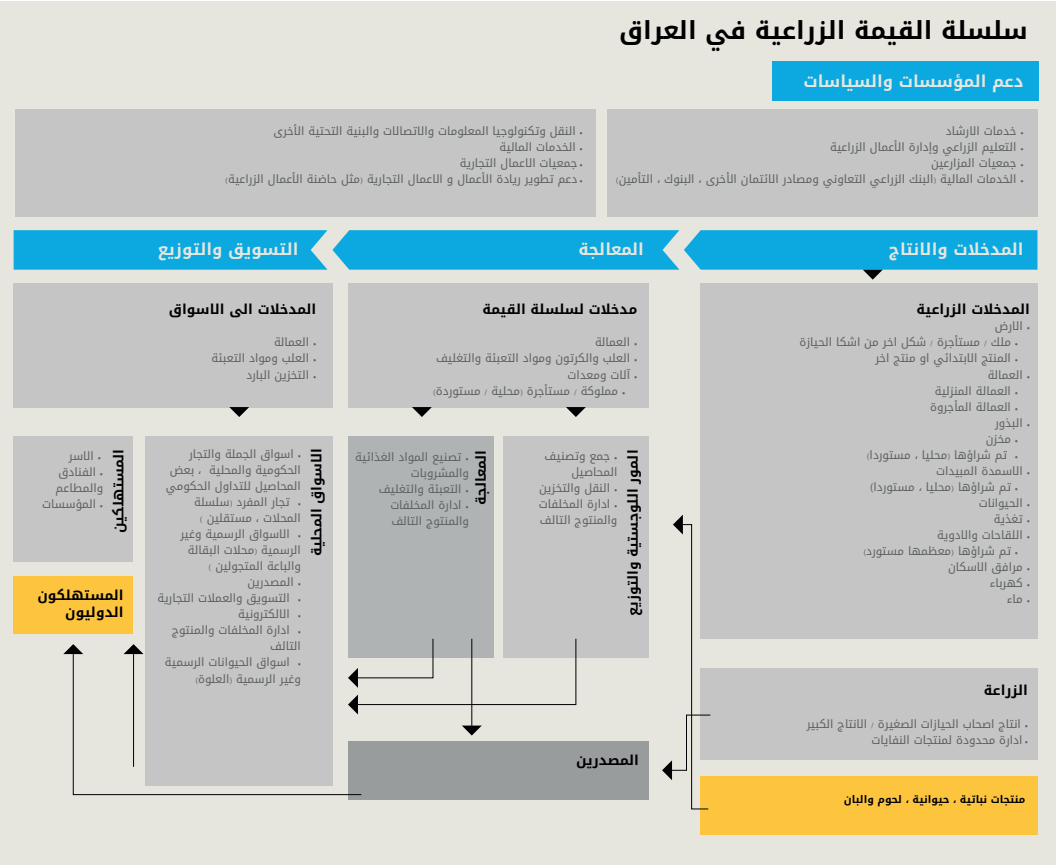

ولكن، على الرغم من مركزية الزراعة في اقتصاد العراق، كان هناك انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي على مدى العقود الأربعة الماضية. حيث أسهم الافتقار إلى التمويل، والقدرة التفاوضية المحدودة بين المزارعين من أصحاب ملكية الأراضي الصغيرة، في التخلف والافتقار إلى القدرة التنافسية لقطاع الأعمال التجارية الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع أسعار المدخلات المتعلقة بالبذور والأسمدة والمبيدات، ولقاحات الماشية، والآلات الزراعية، إلى إعاقة نمو المشاريع الزراعية الصغرى والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء البلاد. كما أثرت العوامل البيئية سلبا على مصادر المياه ودرجات الحرارة والتلوث ومستويات ملوحة التربة . في الآونة الأخيرة، كان للجفاف الناجم عن التغير المناخي تأثير ضار على المجتمعات الزراعية من حيث فشل المحاصيل، وأمراض الماشية ونفوقها، وزيادة أسعار الغذاء . إن للمخاطر المناخية والبيئية تأثير كبير على القدرة التنافسية عبر سلاسل القيمة الغذائية الزراعية الرئيسية، ابتداءً من تدهور التربة والمياه الشحيحة والملوثة، وإجهاد المواشي وخسائر ما بعد الحصاد من درجات الحرارة المرتفعة وانخفاض تنوع المحاصيل، من بين أمور أخرى .

المنهجية

قام مسح مقياس البارومتر الوطني لريادة الاعمال الشبابية بقياس تصورات الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 الى 35 عاما، وخاصة رواد الأعمال الشباب، تجاه بيئة الأعمال في محافظات البصرة وبغداد ونينوى والأنبار وكركوك في العراق. يتكون المسح من أسئلة حول ثمانية مواضيع رئيسية، ألا وهي: الأعراف الثقافية والاجتماعية، والتعليم والتدريب، والبنية التحتية، وبيئة السوق والأعمال، ودعم النظام البيئي، والمناخ والاستدامة، والدعم المالي، والسياسات الحكومية، والتي تم تفصيلها في الملحق.

نظرة عامة على المستجيبين

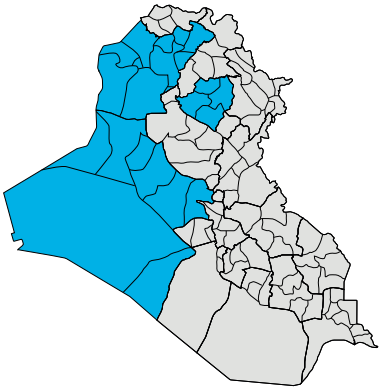

تم جمع ستمائة وتسعة وخمسين إجابة في جميع المواقع، بوجود 41% من الشابات الإناث و 59% من الشباب الذكور بين شهري حزيران وتموز 2022. تم استطلاع أراء 169 شابا في نينوى،121 في البصرة؛ 211 في بغداد؛ 89 في كركوك؛ و 72 في الانبار. تم اختيار عينة تمثيلية من إجمالي السكان في كل موقع من المواقع الجغرافية باستخدام مستوى ثقة بنسبة 95 % وهامش خطأ 5%. كما ضمنت العينة وجود ما لا يقل عن 30% من المستجيبين في كل محافظة من النساء.

كان 47 % من المستجيبين حاصلين على شهادات جامعية، و 18% يحملون شهادات معاهد فنية، و 11 % من خريجي المدارس الثانوية. وكان 40 % من المستجيبين عاطلين عن العمل، بينما كان 14% منهم يعملون لحسابهم الخاص، و 9 % من أصحاب الأعمال، و 9% من صغار الموظفين، وكان 8% منهم مزارعون، كما هو مبين في الشكل أدناه.

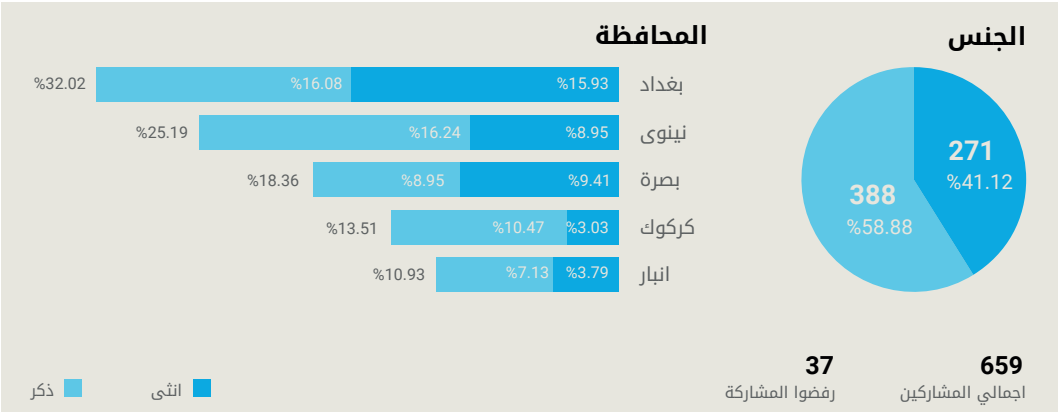

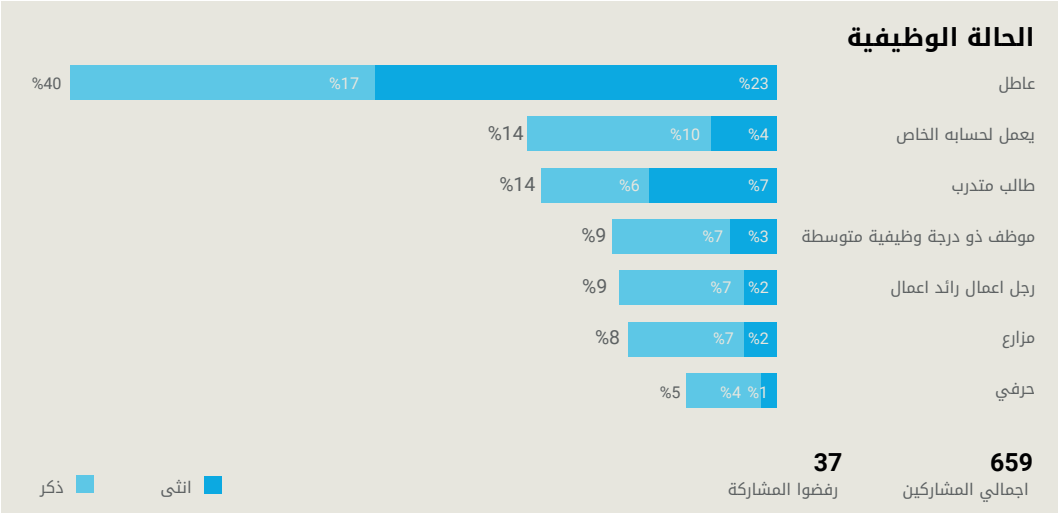

كان 39% من المستجيبين نشطين في قطاع التصنيع الزراعي، بينما شارك آخرون في تجارة الجملة والبيع بالتجزئة، والزراعة، والخدمات الغذائية، وتكنولوجيا المعلومات.

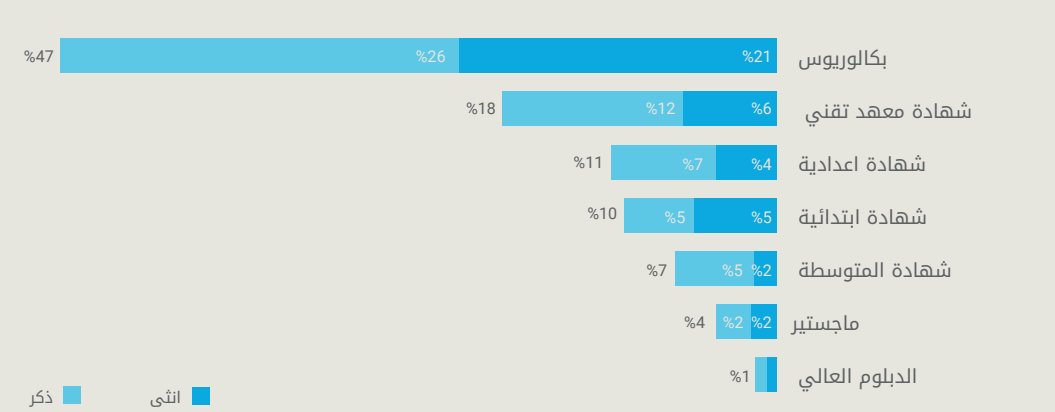

تم إجراء ثلاثة عشر حلقات نقاشية فنية متخصصة في محافظات الأنبار ونينوى وكركوك وبغداد والبصرة في تموز 2022. تضمنت كل مجموعة من مجموعات التركيز ما بين ستة إلى عشرة مشاركين، وقد قامت كل محافظة بتخصيص جلسة حلقات نقاشية فنية متخصصة مع الشباب والشابات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء سبع مقابلات إضافية مع المخبرين الرئيسيين (KIIs) في آب 2022 في بغداد والموصل للتعمق في التطلعات والتحديات والفرص التي يتصورها الشباب في حياتهم وفي القطاعات والمدن المعنية.

يسعى مشروع تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية في العراق (سافي) إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص العمل، لا سيما للشباب العراقي، من خلال تحسين القدرة التنافسية الزراعية ودعم التنمية التجارية. يتم تمويل سافي من قبل الاتحاد الأوروبي ويتم تنفيذه من قبل مركز التجارة الدولية بالتعاون الوثيق مع حكومة العراق والمجلس النرويجي للاجئين والشركاء المنفذين الآخرين.

أبرز النتائج

صُنفت النتائج بحسب ثمانية موضوعات رئيسية تؤثر على فهم الشباب وتصوراتهم عن التوظيف وريادة الأعمال في العراق. وتشمل هذه الموضوعات: المعايير الثقافية والاجتماعية؛ التعليم والتدريب؛ البنى التحتية؛ بيئة العمل؛ دعم النظام البيئي؛ المناخ والاستدامة؛ الدعم المالي؛ والسياسات الحكومية. أولاً، تشير الأعراف الثقافية والاجتماعية إلى تأثير التصورات والتقاليد والعادات المجتمعية على بيئة العمل لكل من الذكور والاناث من الشباب. ثانيا، يتألف مكون التعليم والتدريب من المهارات والأسس المعرفية التي تلقاها الشباب خلال مستويات التعليم المختلفة، والمهارات التي تمكنوا منها وصقلوها لأجل التوظيف. ثالثا، تتناول البنى التحتية بشكل معمق كافة البنى التحتية المادية والتقنية والخدمات الأساسية التي يمكن للشباب الوصول إليها، والتي تعتبر بالغة الأهمية لإدارة الأعمال التجارية. رابعا، تقوم بيئة السوق والأعمال بتقييم اللوائح التي يجب أن يتنقلها الشباب لدخول السوق عند إطلاق أو تشغيل مشاريعهم التي يقودها الشباب. خامسا، يركز موضوع دعم النظام البيئي على توفر شبكات دعم الشباب والوصول إليها، كجمعيات الأعمال التجارية ومجمعات حاضنات الأعمال. سادسا، يغطي محور المناخ والاستدامة الآثار الأوسع للتغير المناخي، وهي ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه، والتي لها تأثير مباشر على الأعمال التجارية الزراعية. سابعاً، يشمل محورالدعم المالي كيفية حصول الشباب على التمويل الرسمي والتمويل غير الرسمي، ورأس المال الاستثماري وتمويل الديون. أخيرا، يحلل محور البرامج الحكومية الدور الرئيس الذي تلعبه السياسات في خلق فرص عمل شاملة على المستوى الوطني، لا سيما في دعم الشباب وإشراكهم.

يتعاون أصحاب الأعمال العراقيون لتسعير السلع وتوسيع الوصول إلى الأسواق.
تصوير: أحمد كاكا/ المجلس النرويجي للاجئين

1. الأعراف الثقافية والاجتماعية

تؤثر الأعراف والتقاليد الثقافية والاجتماعية على كيفية وصول الشباب - أو تشجيعهم على الانخراط - في سوق العمل، لا سيما في قطاع الأعمال التجارية الزراعية، في كل من المناطق الريفية والحضرية في العراق. وتؤثر هذه التصورات على كيفية دخول الشباب من الذكور والاناث وشمولهم في المجال الاقتصادي، والدعم المقدم لهم لبدء الأعمال التجارية أو الانضمام إليها. والجدير بالذكر أن 91% من المستجيبين للاستطلاع ذكروا أن الشباب في قطاع الأعمال يُنظر إليهم على أنهم جزء مهم من المجتمع. ويعدّ هذا التصور الإيجابي لمساهمة الشباب نقطة انطلاق حاسمة للنمو الاقتصادي الشامل وتنمية القطاع الخاص. فضلا عن ذلك، ذكر 79% من الشباب الذين شملهم الاستطلاع أن ريادة الأعمال اختيار مهني محبب. وصف الشباب في نقاشات مجموعات التركيز إطلاق مشروع جديد ليس فقط كمحرك للتوظيف، بل شيئا يطمحون إلى القيام به على أساس مهاراتهم وشغفهم، وأهدافهم البعيدة المدى.

في الوقت الذي يُنظر فيه إلى الشروع في عمل تجاري، وممارسة مهنة في ريادة الأعمال على أنه مسلك محبذ للشباب، إلا أن السمات المرتبطة بمبادرات ريادة الأعمال والتي يتم تقيّيمها بشكل جيد في هذا المجال لا تتلقى تشجيعا بشكل متساوٍ بين أوساط الشباب الذكور والاناث. حيث أن 28% من النساء لا يعتقدن أن الرجال والنساء يتمتعون بفرص متساوية في الأعمال التجارية. ففي الأنبار وكركوك ونينوى، كانت الشابات أقل ميلا من الشباب للاعتقاد بأن الإبداع والابتكار والمجازفة والاستقلالية أمور تتلقى تشجيعا. في كركوك، قالت 7% فقط من النساء إن الابتكار يحظى بتشجيع من المجتمع، مقارنة بـ 43% من الرجال. كما أثرت التحديات التي تواجهها النساء في الأنبار وكركوك ونينوى في تلقي الدعم لتحمل المخاطر وبدء المشاريع في كيفية رؤيتهن لريادة الأعمال كمهنة مرغوبة. في الأنبار، ذكرت 26% فقط من الشابات أن ريادة الأعمال مرغوبة مقارنة بـ 53 % من الشباب الذكور.

في الوقت الذي يُنظر فيه إلى بدء عمل تجاري وممارسة مهنة في مجال ريادة الأعمال على أنه مسار مناسب للشباب، لا يتم تشجيع الخصائص المرتبطة بمبادرات ريادة الأعمال والقيّمة فيها بشكل متساوٍ بين الشباب والشابات. لا تعتقد 28 في المائة من النساء أن الرجال والنساء يتمتعون بفرص متساوية في الأعمال التجارية. في الأنبار وكركوك ونينوى، كانت الشابات أقل احتمالا من الشباب للاعتقاد بأن الإبداع والابتكار والمجازفة والاستقلالية أمر مشجع. في كركوك، قالت 7 في المائة فقط من النساء إن الابتكار يحظى بتشجيع المجتمع، مقابل 43 في المائة من الرجال. لقد أثرت التحديات التي تواجهها النساء في الأنبار وكركوك ونينوى في تلقي الدعم لتحمل المخاطر وبدء المشاريع في كيفية رؤيتهن لريادة الأعمال كمهنة مرغوبة. في الأنبار، ذكرت 26 في المائة فقط من الشابات أن ريادة الأعمال مرغوبة مقارنة بـ 53 في المائة من الشباب الذكور.

كما أن التصورات المجتمعية للمشاركة الاقتصادية للمرأة قد حددت مشاركة الشابات في المهن الزراعية وصناعة الأغذية الزراعية. ذكر 60% من جميع المستجيبين للاستطلاع أن التقاليد القبلية والاجتماعية والدينية تقيد مشاركة المرأة في القطاع الزراعي. ففي الأنبار والبصرة وكركوك، أبرز أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين كيف أعاقت العادات والتقاليد وصول المرأة إلى صناعة

في الأنبار وكركوك ونينوى، كانت الشابات أقل احتمالا من الشباب للاعتقاد بأن الإبداع والابتكار والمجازفة والاستقلالية أمور تتلقى تشجيعا.

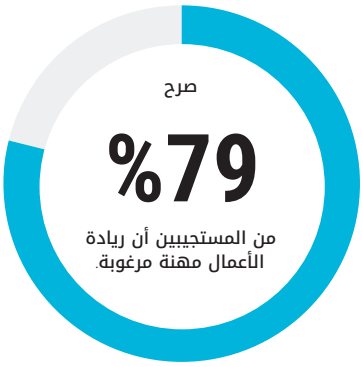

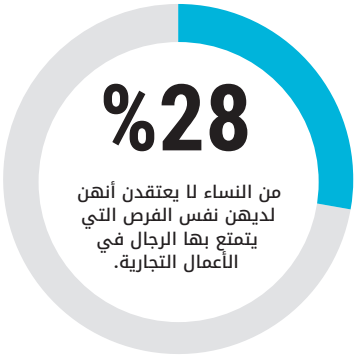

شباب وشابات يشاركون في تدريب سافي (SAAVI) في البصرة. الصورة: مركز التجارة الدولية

الأغذية الزراعية. بينما وصفت الشابات في مجموعات التركيز كيف أن أسرهن لم توافق على سعيهن إلى العمل المتعلق بالزراعة، وكيف تساورهن مخاوف بشأن عدم وجود زميلات أخريات في القطاع وتصورات عن بيئة عمل غير آمنة. واستجابةً لهذه العوائق، قال 34 % من الشباب الذين شملهم الاستطلاع أنه يمكن تجاوز هذه المعايير من خلال زيادة الوعي حول المساهمات الممكنة التي لدى المرأة، فضلاً عن السلامة والدعم في مكان العمل. على وجه الخصوص، يمكن للتدريبات القائمة على المهارات، ودعم النظام البيئي من المؤسسات التعليمية والتدريبية، وكذلك مؤسسات دعم الأعمال الموجهة للشباب، أن تساعد على التغلب على الأعراف الاجتماعية، لتشجيع مشاركة الشابات وإبراز مساهماتهن الممكنة في هذا القطاع.

صاحبات الأعمال

ميس هي مصممة مستقلة في بغداد بدأت عملها الخاص من الصفر . عملت بجد لتكون رائدة أعمال ناجحة وتدعم صاحبات الأعمال الأخريات في صناعتها.

"المجتمع يتقبل المرأة العاملة في بغداد، ولكن قد لا يكون هذا هو الحال في المحافظات الأخرى في العراق لأن وظيفتي هي بشكل أساسي العمل مع الحرفيين وعمال البناء."

"عائلتي لا تعيش في بغداد - إنهم يعيشون في محافظة أخرى حيث لا تجد النساء يعملن بنفس القدر. ومع ذلك، فقد تقبلوا شيئا فشيئا فكرة أن أكون أنا معيلة أطفالي. ولكن قد لا يكون هذا هو الحال بالنسبة للنساء العاملات الأخريات اللاتي يواجهن العديد من الحواجز في هذا المجال ".

بدأت ميس عملها التجاري الخاص في عام 2021 ووجدت أن الكثير من الناس لا يعرفون ماذا تعني ريادة الأعمال.

"أصبح الشباب الآن أكثر وعياً بريادة الأعمال وشاهدنا بعض المشاريع التي نجحت. لم نكن نعرف ما تعنيه كلمة ريادة الأعمال من قبل، ولكن الآن، بفضل الكثير من المنظمات غير الحكومية والمعاهد، نعرف ما هي عليه ونريد أن نواصل هذه المهنة ".

2. التعليم والتدريب

إن المعرفة والمهارات المكتسبة من التعليم الثانوي (الاعدادي)، والدراسة الجامعية والتعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) تؤثر جميعها بشكل مباشر على استعداد الشباب لتأمين فرص العمل والنجاح في سوق العمل. والجدير بالذكر أن 81% من المستجيبين اتفقوا على أن التعليم الجامعي يزودهم بالمهارات الفنية المناسبة للتوظيف، وهو ما يتوافق مع 80% قالوا إنه يوفر لهم الأساس لريادة الأعمال. إضافة إلى ذلك، ذكر 70% من المستجيبين أن التعليم والتدريب التقني والمهني يزودهم بالمهارات الفنية الكافية للتوظيف. ومع ذلك، يُنظر إلى التعليم الجامعي على أنه أمر بالغ الأهمية لمجموعة المهارات هذه حيث ذكر أكثر من نصف المستجيبين أن التعليم الثانوي لا يزودهم بالمعرفة الأساسية للوظائف المستقبلية. وهذا من شأنه أن يفرض تحديات خاصة على الشباب في المناطق التي يتعذر فيها الحصول على شهادة جامعية نتيجة للتكاليف والحاجة الفورية لتأمين الدخل. سلط المشاركون في

يُنظر إلى التعليم الجامعي على أنه أمر بالغ الأهمية لمجموعة المهارات هذه حيث ذكر أكثر من نصف المستجيبين أن التعليم الثانوي لا يزودهم بالمعرفة الأساسية للوظائف المستقبلية.

نقاشات مجموعات التركيز في البصرة الضوء على هذه العوائق، بينما قاموا أيضا بوصف التأثير المستقبلي لذلك على الحصول على عمل مستدام مع فشل المدارس الثانوية في توفير قاعدة معرفية مناسبة لبدء الأعمال التجارية أو الحفاظ عليها.

حدد الشباب المهارات الثلاث الأولى في جميع المحافظات، والتي تفتقر إليها شركاتهم، أو تحتاج إلى تعزيزها، وتشمل التمويل (26%)، والتسويق (17%)، ومهارات تطوير الأعمال (12%). ففي محافظة الأنبار، علق 14% من المستجيبين أن الإدارة الإستراتيجية هي مهارة مطلوبة لشركاتهم. وفي كركوك، تم تسليط الضوء على الإنتاج الأولي (15%) والخدمات اللوجستية (10%). وفي مجموعات التركيز في جميع أنحاء البلاد، أبرز الشباب أنه على الرغم من حصولهم على شهادات تقنية، أو مهارات متقدمة في مختلف القطاعات، إلا أن هناك حاجة كبيرة لتعزيز القدرات المتعلقة بالتمويل وتطوير الأعمال حتى يكتسب الشباب المهارات الأساسية لإطلاق المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والحفاظ عليها.

إضافة إلى ذلك، أشار المستجيبون للاستطلاع في الأنبار وبغداد ونينوى إلى أن الوصول إلى الأسواق المحلية هو مهارة حاسمة تفتقر إليها شركاتهم، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعملون في مهن تتعلق بالأعمال التجارية الزراعية. أما بالنسبة لأولئك الذين تم تعريفهم كمزارعين، فإن المهارات الأساسية التي يحتاجون إليها تتعلق بالتمويل وتطوير الأعمال والإنتاج الأولي والتسويق. توضح نقاشات مجموعات التركيز أن المهارات الزراعية التقنية المتعلقة بما بعد الحصاد والتصدير موجودة بالفعل لدى الشباب في هذا القطاع، لكن معظم المجتمعات الزراعية تفتقر إلى المهارات الإضافية المتعلقة بالتمويل وتطوير الأعمال للوصول إلى الأسواق وإطلاق وإدارة أعمالهم وزيادة النمو.

تم تحديد التمويل والتسويق وتطوير الأعمال كأفضل المهارات التي تحتاج إلى تعزيز.

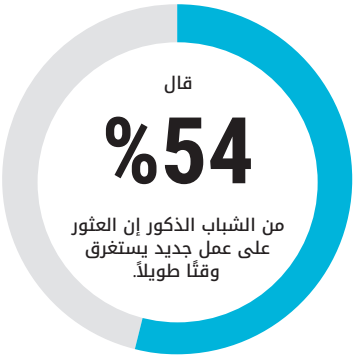

امرأة تناقش القدرة التنافسية لمشاريع انتاج البطاطس في مصنع في محافظة أربيل.
الصورة: مركز التجارة الدولية

ختاماً، فيما يتعلق بمرونة سوق العمل، ذكر 66% من الشابات و 54% من الشباب أن الأمر يستغرق وقتا طويلا للعثورعلى وظيفة جديدة على الرغم من امتلاك المهارات والتدريب المطلوبين. وعلى الرغم من بعض التصورات الإيجابية للمهارات المكتسبة من خلال التعليم، إلا أنه ما تزال هناك تحديات كبيرة تواجه الحصول على عمل نتيجة لنقص الفرص في قطاعات محددة في سوق العمل. وعلق الشباب في نينوى على أنه، على الرغم من حصولهم على شهادة علمية في دراسة محددة وفنية، إلا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على وظيفة ذات صلة بمجال اختصاصهم، وبالتالي سعوا للحصول على عمل في قطاعات أخرى.

اكتساب مهارات ريادة الأعمال

أحمد، البالغ من العمر 32 عاما، مهندس زراعي من الموصل. درس بجد ليتمكن من تأسيس وإدارة مشروعه الخاص وهو مشروع مشتل.

"لقد أعدني تعليمي للوظيفة التي أقوم بها الآن. أنا مهندس زراعي وأعتقد أنه لا يمكن لأي شخص أن يبدأ مشروعه الخاص إذا لم يدرس جيدًا قبل البدء. منذ أن كنت في السادسة من عمري أحببت الزراعة لأن والدي كان أستاذاً في كلية الزراعة في الموصل. كنت دائما شغوفا بهذا المجال وقررت منذ الصغر أن أتبع نفس المسار الذي اتبعه والدي ".

يقدم أحمد ورش عمل للمزارعين في الموصل ويعرّفهم على الأساليب والتقنيات الجديدة للزراعة. وهو يعتقد أن التدريب ضروري لتكملة تعليم الفرد بمهارات إضافية حول كيفية إدارة الأعمال التجارية، وخاصة لمعرفة المزيد عن ريادة الأعمال.

"لا يمكنك بدء مشروعك التجاري الخاص إذا لم تكن لديك خلفية في ريادة الأعمال. لم يكن لدى المزارعين معرفة شاملة عن هذا من قبل - لقد تابعوا فقط ما فعله أسلافهم منذ سنوات، ولكن الآن من خلال ورش العمل والوصول إلى الإنترنت، قاموا بتحسين طرق الزراعة باستخدام التقنيات الجديدة وكيفية تسويق منتجاتهم. "

3. البنية التحتية

أدى الافتقار إلى بنية تحتية قوية للطرق في بعض المناطق إلى إعاقة نقل البضائع والخدمات والموظفين الأساسيين لبدء أو تنمية مشروع تجاري.

تعتبر المرافق والهياكل والخدمات الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات، والمرافق والطرق والتكنولوجيا الرقمية، أمورا أساسية لبناء الأعمال وتعزيزها، فضلاً عن ربط المجتمعات الريفية بالأسواق. وجد الشباب في جميع المحافظات التي شملها الاستطلاع أنه بينما كان الوصول إلى المرافق متاح إلى حد كبير (59%)، ذكر ثلث جميع المشاركين في الاستطلاع أن المياه والكهرباء ليست في متناول اليد، مما أعاق نمو الأعمال التجارية، لا سيما في قطاع الأعمال الزراعية.

أدى الافتقار إلى البنى التحتية القوية في مجال الطرق في بعض المناطق إلى إعاقة نقل البضائع والخدمات والكوادر، وهي جميعا أمور بالغة الأهمية للشروع في مشروع تجاري وتطويره. ذكر 74% من الشباب في بغداد و 33% في الأنبار أن البنية التحتية للطرق غير متوفرة عند نقل البضائع أو الخدمات في جميع أنحاء البلاد. ذكر الشباب الذكور في الأنبار وكركوك أن رداءة الطرق قد عرقلت الوصول إلى الأسواق أمام المزارعين لبيع منتجاتهم، وتوسيع مبيعاتهم

في المناطق الريفية. كما منعت الجهات الفاعلة في القطاع الخاص من الشراء من أصحاب الحيازات الصغيرة بسبب قيود البنية التحتية.

فضلا عن ذلك، في محافظة الأنبار، أفاد 38% من المستجيبين أن التقنيات الناشئة، مثل التسويق الرقمي، وحفظ السجلات، والمدفوعات والمعاملات الرقمية، ليست مدمجة في العديد من الشركات. وفي كركوك ونينوى، أفاد واحد من كل خمسة مشاركين أيضا أن هذه التقنيات الناشئة ليست سائدة، مما أدى إلى تقييد نمو الأعمال في المنطقة المجاورة - على مستوى القرية أو المدينة، أساسا.

أخيرا، ذكر نصف المستجيبين تقريبا، ومن جميع المحافظات، أن هناك حاجة لمنصات عبر الإنترنت لبيع وشراء المنتجات. وسلطت نقاشات مجموعات التركيز الضوء على كيف أدى الافتقار إلى المدفوعات الرقمية، والافتقار إلى الأرشفة الرقمية للسجلات، إلى تقليل نمو المبيعات على المستوى الوطني، وكذلك إلى قلة التصدير خارج العراق. كما أن عدم القدرة على الوصول إلى البنوك عبر الإنترنت، وإجراء المدفوعات والتحويلات، واستخدام الائتمان قد أدت إلى عرقلة عمل الشركات في محافظتي الأنبار ونينوى. ويعزى ذلك إلى تأثير الصراعات في المحافظات آنفة الذكر، حيث تعرضت البنية التحتية المادية والكهرباء والاتصالات والبنوك، من بين أمور أخرى، لأضرار بالغة. نتيجة لذلك، تشهد معظم الشركات تحديات كبيرة في العمل في هذه المجالات، آخذين بالحسبان العوائق التي تحول دون البنية التحتية المادية والتكنولوجية.

ذكر

ثلث

المستجيبين أن الماء والكهرباء ليست متيسرة ومكلفة.

ذكر

%74

من الشباب في بغداد و 33% في الأنبار أن البنية التحتية للطرق غير متوفرة عند نقل البضائع عبر البلاد.

ما يقرب من

نصف

نصف الدول تؤكد أن هناك حاجة إلى منصات على الإنترنت لبيع وشراء المنتجات.

4. السوق وبيئة الأعمال

أثر الوصول إلى الأسواق على كيفية مشاركة الشباب في فرص عمل جديدة، فضلاً عن رغبتهم في البدء بمشروع جديد في العراق. ذكر نصف المستجيبين أن دخول السوق بمشروع جديد لم يكن سهلاً أو بسيطًا. أوضحت نقاشات مجموعات التركيز كيف يخشى العديد من الشباب العراقيين التحديات المتعلقة بالأنظمة الواسعة والافتقار إلى القدرة التنافسية لأعمالهم، وبالتحديد مع تكرار العديد من الشركات في قطاع الزراعة. وقد أدى ذلك إلى تثبيطهم، وثنيهم هم والعديد من أقرانهم عن استثمار الأموال للشروع في عمل تجاري جديد نظرا لمخاطر الفشل في الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية.

تعمل الموظفات الشابات في قطاع الأعمال الزراعية. تصوير: أحمد كاكا/ المجلس النرويجي للاجئين

إضافة لما تقدّم، أشار أكثر من ثلث (37%) الشباب الذين شملهم الاستطلاع إلى أن السوق ليست عادلة ولا تنافسية. كما وصف الشباب المعوقات التي تحول دون الوصول، والتي تشتمل على عدم وجود سوق عادلة أو سائلة للأصول والسلع والعمالة. ووصف آخرون عدم وجود العديد من المشترين والبائعين المستقلين في السوق، مما أدى ببعض الشركات الكبيرة إلى امتلاك القدرة على التأثير على أسعار السوق. على سبيل المثال، ذكر المشاركون في مجموعات التركيز في بغداد أنه لا توجد خيارات مختلفة لمنتجات مماثلة، مما يؤثر على كيفية تسعير المنتجات محليا.

ذكر أكثر من نصف الشباب المستجيبين للاستطلاع (54%) أن القطاع الزراعي يوفر فرصا مثيرة للاهتمام، وأن هناك إمكانية لأن تصبح الزراعة سوقا تنافسيا، يمكن فيه للمزارعين العراقيين أن يؤثروا على السوق أو على أسعار منتجاتهم على أساس المحصول الذي يمكنهم حصاده. وقد نوّه 96% من الشباب في كركوك و71% في الأنبار على الفرص الإيجابية التي تنشأ من الأعمال التجارية الزراعية، مما يدل على الاهتمام بإنتاج وبيع المنتجات الزراعية في كل من المناطق الريفية والحضرية في جميع أنحاء هذه المحافظات. ومع ذلك، أكد 11% من المستجيبين أنه لا يوجد دعم كاف من قبل الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز النمو الزراعي، لا سيما في شكل الحصول على التمويل.

وفي الوقت نفسه، تعتقد واحدة من كل خمس شابات شملهن الاستطلاع في جميع المحافظات بإمكانية الوصول إلى الأسواق أو الاقتراب منها. إذ وصفت النساء في نقاشات مجموعات التركيز كيف أنهن لا يواجهن فقط المعايير الثقافية والوصمات المتعلقة بمشاركتهن في الاقتصاد، بل أيضا الحواجز المادية المتعلقة بالنقل إلى أماكن العمل أو غياب الزميلات الأخريات. علاوة على ذلك، كما علقن أيضًا على نقص الوصول إلى التمويل الذي أعاق قدرتهن على الشروع في أعمالهن التجارية الخاصة ونقص تبادل المعلومات حول إدارة السوق واتخاذ القرار.

أخيرا،فإن الديناميكيات السياسية قد اثرت على بيئة الأعمال وفقًا لـ 86% من الشباب. حيث أدت التعليمات واللوائح المعقدة، وتغيير نقاط الاتصال الحكومية، والبيئة القانونية المقيدة، إلى إعاقة التقدم في ريادة الأعمال والأعمال التجارية الزراعية. وصف المشاركون في حلقات نقاشية فنية متخصصة أنه على الرغم من أن المسؤولين الحكوميين يدعمون توسيع النمو الاقتصادي، إلا أن هناك تحديات بيروقراطية تتعلق باللوائح والتعليمات المعقدة، والأوراق المطلوبة لتسجيل شركة، والحصول على قرض، ما تزال تعيق رواد الأعمال من تحقيق النجاح في مشاريعهم. كما تم الإعراب عن مخاوف بشأن استمرار عدم الاستقرار السياسي وكيف أثر ذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات التي من شأنها أن تدعم نمو الأعمال في العراق.

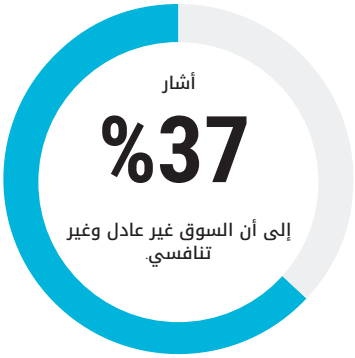

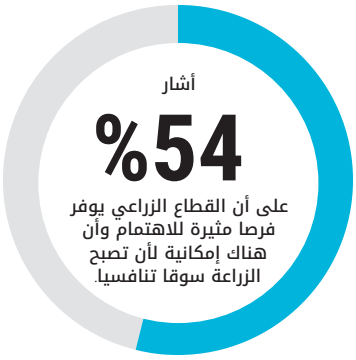

5. دعم النظام البيئي

الإضافة إلى بيئة الأعمال والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على رواد الأعمال الشباب في العراق، فإن توفر شبكات الدعم والوصول إليها، مثل جمعيات الأعمال التجارية ومراكز حاضنات الأعمال، أمر بالغ الأهمية للمساعدة في التنمية والنمو. ذكر أكثر من ثلث المستجيبين أن شبكة دعم الأعمال القوية غير متاحة لهم، لا سيما في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، قال 44% أن خدمات

تطوير الأعمال ليست متيسرة من حيث التكلفة. ذكرت الشابات في نينوى وكركوك على وجه الخصوص أنهن لا يعرفن إلى أين يذهبن لتلقي الدعم والتوجيه الذي يمكن الوصول إليه وبأسعار معقولة لأفكارهن التجارية والمشاريع المحتملة.

ذكر بعض المستجيبين أنهم تلقوا دعما تدريبيا (33%) من المنظمات غير الحكومية على نحو أساسي، بينما وصف 25% تلقيهم شكلاً من أشكال المساعدة المالية. وذكر هؤلاء المستجيبون أن التدريب والتمويل ضروريان لبناء قاعدة معارفهم لبدء عمل تجاري. ومع ذلك، لا يمكن الوصول إلى هذه الدورات التدريبية على نطاق واسع، ولا تتوفر المهارات المتعلقة بالتمويل واللوجستيات والإدارة في جميع التخصصات التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، تلقى 8 % فقط من الشباب دعما على المدخلات الزراعية. وهذا يوضح الحاجة ليس فقط إلى توفير التدريب فيما يتعلق بمجموعات المهارات الفنية المتعلقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بل أيضا لتقييم ما يحتاجه الشباب على مستوى المحافظة لتعزيز صناعة الأعمال التجارية الزراعية، والمدخلات الأولية التي يمكن أن تدعم الأعمال التجارية المستقبلية.

إضافة إلى ذلك، هناك حاجة واضحة لتعزيز الدعم المتاح للشباب كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي. حيث أن 42% فقط من الشباب على دراية بمجموعات دعم شبكات الأعمال و 34% فقط وافقوا على أن هذه الشبكات يمكن تأسيسها بسهولة. ونتيجة لذلك، لم يتلق 92% من المستجيبين دعما من حاضنة للأعمال، أو جهة داعمة، أو غرفة تجارة أو جمعية شبابية. أو غيرها للشروع في عمل تجاري. بالنسبة للشباب الذين تم تحديدهم على أنهم أصحاب أعمال ورجال أعمال، لم يتلق 90% منهم هذا المستوى من الدعم. علاوة على ذلك، بالنسبة للشباب الذين تمكنوا من إطلاق مشروعهم الخاص، فإن 86 % منهم غير مشاركين في الأعمال التجارية الشبابية أو الجمعيات الشبابية. يصف الشباب في نقاشات مجموعات التركيز كيف كانوا غير متأكدين من كيفية دعم هذه الجمعيات لهم، وأن العديد من أقرانهم وزملائهم لا يشاركون أيضا في هذه المنتديات. لم يؤد الافتقار إلى الدعم الفني ودعم الأقران والتوجيه ومنتدى الحوار إلى إعاقة نجاح الشركات القائمة فحسب، بل أدى أيضا إلى تثبيط الشباب وثنيهم عن بدء مشاريعهم الخاصة دون دعم خارجي. يشير هذا إلى الحاجة القوية لتعزيز دعم النظام البيئي المتاح وتشجيع أصحاب المصلحة على المشاركة والتواصل لتشكيل شبكة دعم متماسكة.

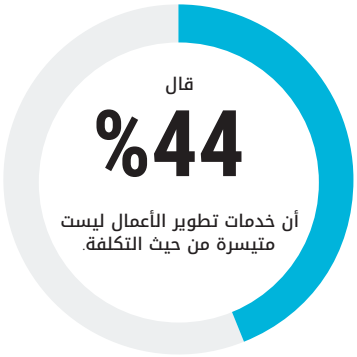

المشاركون الشباب في تدريب في البصرة تتعاون. الصورة: مركز التجارة الدولية

مجتمع (Ye!) للشباب الرواد

إن مجتمع (Ye!) للشباب الرواد عبارة عن منصة عالمية، يدعمها مركز التجارة الدولي (ITC)، لدعم رواد الأعمال الشباب والطموحين لبناء أعمال مؤثرة ومستدامة. وبصفتك عضوًا مجتمع (Ye!)، يمكنك الوصول إلى مجموعة متنوعة من الموارد، بما في ذلك الأدوات والأدلة الارشادية لكافة الدول، ودورات التعلم الإلكتروني لمساعدتك في بناء مشروع تجاري مستدام وتوسيع نطاقه على الصعيد الدولي.

من خلال منصة مجتمع (Ye!) عبر الإنترنت، يمكن لرواد الأعمال حتى سن 35 عاما، التواصل مع الموارد والأدوات والموجهين والفرص وشبكة من أقرانهم. منصة مجتمع (Ye!) هي موطن لأكثر من 30000 عضو، بما في ذلك رواد الأعمال الشباب والموجهون ومنظمات دعم الأعمال والممولين. كما توفر منصة مجتمع (Ye!) مجتمعًا لرواد الأعمال الشباب سواء عبر الإنترنت وحضوريا. من خلال منصة مجتمع (Ye!)، يمكن لأصحاب المشاريع الشباب التواصل دون عوائق للتعاون والبحث عن شركاء والحصول على الدعم.

6. المناخ والاستدامة

إن للآثار الكبرى للتغير المناخي، إلا وهي الارتفاع في درجات الحرارة وندرة المياه، تأثير مباشر على قطاع الأعمال التجارية الزراعية، فضلاً عن تأثرها على نمو العديد من الشركات التي تشتري وتبيع المنتجات الزراعية، أو تستخدم الطاقة الكهرومائية. وذكر 28% من الشباب المستجيبين للاستطلاع تغير درجات الحرارة بأنها الخطر البيئي الأكبر على أعمالهم، تليها ندرة المياه والجفاف (17 %). بالإضافة إلى ذلك، وصف 15% من الشباب كيفية تأثير العواصف الترابية الشديدة والمتكررة على مشاريعهم من خلال تحديد الوقت الذي يكون فيه العمال قادرين على العمل، والوقت الذي تكون اعمالهم قادرة على أن تبقى مفتوحة.

يذكر 38% من الشباب أن هناك حد أدنى من الوعي بالقوانين والأنظمة البيئية في جميع أنحاء العراق. ونظرا لوجود القليل من التشريعات التي تحمي البيئة، أو تنظم التلوث والانبعاثات والقمامة والنفايات السامة، اتفق أكثر من نصف المستجيبين على أن الشركات تعمل من الناحية النظرية وفقًا للقوانين البيئية القائمة. ومع ذلك، أكد المشاركون في نقاشات مجموعات التركيز على ضرورة تعزيز اللوائح البيئية نظرا لمدى تأثير الآثار الأوسع لتغير المناخ على العراق فعليا.

فيما يتعلق بالخطوات المتخذة للحد من المخاطر البيئية، ذكر واحد من كل خمسة مشاركين أن شركتهم لم تتخذ أي إجراء، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الافتقار إلى المساءلة، أو الإرادة، أو التوجيه الفني من السلطات الحكومية كما هو موضح في مجموعات التركيز. كما أن 8% فقط منهم عملوا على تحسين أنظمة الحفاظ على المياه والري، بينما اتخذ 6% مبادرات في استراتيجيات إدارة النفايات والمنتجات التالفة. علاوة على ذلك، ذكر 2% فقط من جميع المستجيبين تكييف أنظمة توليد الطاقة لتكون أكثر مراعاة للبيئة. كما وصف بعض المستجيبين المبادرات المتزايدة لاستخدام البيوت البلاستيكية وحفر الآبار للري؛ ومع ذلك، تبقى هذه المشاريع باهظة الثمن للشركات الجديدة وأصحاب الأعمال الحرة، ويذكرون أنهم يتلقون الحد الأدنى من الدعم الخارجي لإبقاء أعمالهم آمنة ومزدهرة من المشاكل البيئية الحالية.

وهذا يوضح هذا الحاجة الماسة لزيادة الوعي ودعم الشركات والسلطات الحكومية في مجموعة المهارات، والتمويل، وتنفيذ المبادرات التي تقلل من المخاطر البيئية، لا سيما في سياق الآثار الأكبر للتغير المناخي في العراق، والتداعيات المتزايدة للمولدات الكهربائية – من حيث التكلفة وتأثيرها على الصحة. وسيبقى نقص الاستثمار يضر بنمو الأعمال التجارية، ويخنق القطاع الزراعي - الذي تعتمد عليه عشرات الآلاف من الأسر كمصدر أساسي للدخل.

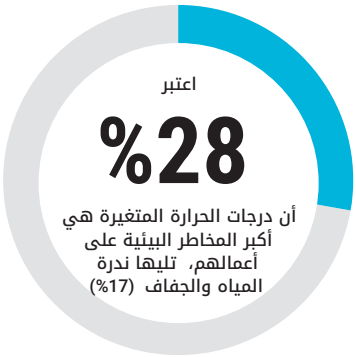

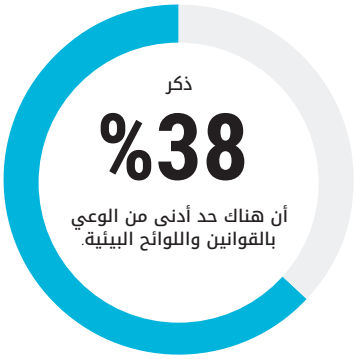

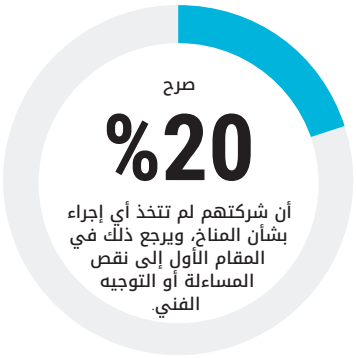

7. الدعم المالي

من الناحية النظرية، يستطيع رواد الأعمال تمويل أعمالهم من خلال مجموعة متنوعة من المصادر، والتي تتضمن التمويل الرسمي والتمويل غير الرسمي، ورأس المال الاستثماري وتمويل الديون. أشار 62% من الشباب إلى أن التمويل الرسمي يفرض تحديات كبيرة من حيث الوصول إليه وتوفره في العراق. إذ وصف الشباب الخدمات المصرفية بأنها ليست منتشرة في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما في محافظة نينوى. بالإضافة إلى ذلك، 95% من الشباب ليست لديهم حسابات مصرفية نتيجة لانعدام الثقة في البنوك، والافتقار إلى المعرفة بمتطلبات فتح حساب مصرفي والاحتفاظ به.كما أشار نصف المستجيبين في الأنبار وبغداد إلى التحديات التي تواجه الحصول على القروض من خلال العقود الخاصة، من أجل البدء بعمل تجاري جديد عندما لا تكون البنوك الرسمية متاحة. كما أن الإعانات الحكومية ليست سهلة الوصول بالنسبة إلى الشباب كما أشار أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين.

في غضون ذلك، وصف الشباب أيضا عقبات كبيرة أمام الوصول إلى خيارات التمويل غير الرسمية، حيث ذكر 54% من الشباب الذين شملهم الاستطلاع أن الوصول إلى مجموعات الادخار وتوافرها ليس بالأمر السهل أو البسيط.

علاوة على ذلك، ذكر أكثر من نصف الشباب أنه من الصعب الوصول إلى القروض الصغيرة، مما يمنع الوصول إلى القروض الصغيرة للشباب والشابات الذين ليس لديهم سيرة مهنية يمكن التحقق منها، أو يفتقرون إلى الضمانات اللازمة. وينطبق الحال بشكل خاص بالنسبة للمزارعين في المناطق الريفية في الأنبار وكركوك والبصرة، الذين وصفوا التحديات في الحصول على قروض صغيرة لمدخلات إنتاج وحصاد المحاصيل بسبب افتقارهم إلى الحسابات المصرفية وعدم قدرتهم على تقديم الضمانات.

ذكر أكثر من نصف الشباب العراقيين أن أهم عائق يمنع الشركات من اقتراض الأموال هو ارتفاع أسعار الفائدة. إن عدم القدرة على الحصول على التمويل

يعيق العراقيين عن البدء بعمل تجاري، أو إدارته أو نموه، كما ذكر 68% من الشباب والشابات. حيث وصف الشباب في بغداد كيف أن هذا هو أكبر حاجز منفرد أمام توسيع الأعمال التجارية الصغرى والصغيرة التي خططوا لها هم أو أقرانهم ووضعوها في إستراتيجياتهم. يستمر عدم القدرة على شراء مدخلات إضافية، واستئجار مساحات، وشراء آلات، وما إلى ذلك، في خنق المشاريع التي يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي وتعزز فرص العمل.

والجدير بالذكر أن أكثر من ثلث الشباب العراقي يتفقون على أن الأفراد يدعمون مشهد الشركات المبتدئة. سعى رواد الأعمال الشباب للحصول على الدعم والتوجيه من القطاع الخاص، لكي يقدموا المشورة لهم بشأن خطط أعمالهم المحتملة. هؤلاء المشرفون الموجهون ضروريون لدعم النظام البيئي، ويمكنهم أيضا الاستمرار في تشجيع الشباب الطموح على إطلاق خطط أعمالهم - إذا تم تحسين الوصول إلى الخدمات الائتمانية والمصرفية للسماح لهم بالقيام بذلك. يمكن أن تكون جمعيات الأعمال بمثابة منصة محتملة لمواصلة ربط الشباب العراقي بالجهات الفاعلة في القطاع الخاص للحصول على المشورة الفنية والتوظيف والشراكات.

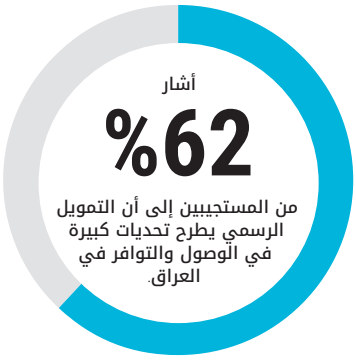

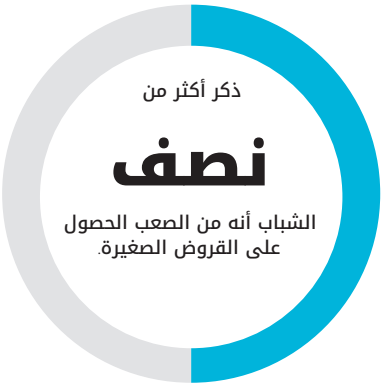

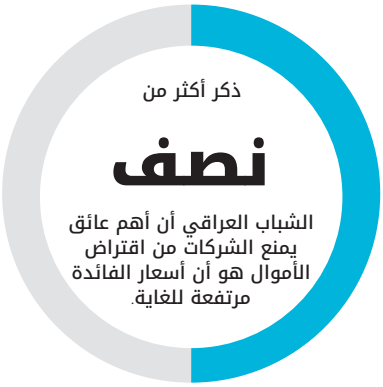

الوصول إلى السبل المالية

هند عامر، تعمل في تربية النحل من الموصل، تبلغ من العمر 34 عاما، وقد بدأت عملها الخاص بدعم مالي من عائلتها.

"لقد بدأت تربية النحل بعشر خلايا نحل فقط، وهو أقل بكثير مما لدى المنافسين في السوق، ولكن هذا ما يمكنني تحمله في ذلك الوقت، حيث لم يكن لدي أي دعم إلا من عائلتي".

شأنها شأن العديد من الشباب العراقي، كافحت هند للوصول إلى مسارات التمويل من الموصل. إنها على علم بخيارات التمويل الرسمي، مثل القروض، لكنها والعديد من أقرانها لديهم مخاوف من مدى تعقيد العملية والتعليمات.

"هناك قروض للشركات المبتدئة ولكن شروط الاستحقاق صعبة ومرهقة جدا. لا يثق الناس أيضا في هذه القروض ولا يمتلك معظمنا حتى حسابات مصرفية ".

ذكرت هند كيف أن الدعم الحكومي ضروري للغاية للشباب ليتمكنوا من بدء أعمالهم التجارية الخاصة وتسهيل دخولهم إلى السوق، ولا سيما في الزراعة. نحن بحاجة إلى مزيد من الدعم الحكومي في مجال الزراعة. إذا تمكنا من الحصول على هذا الدعم، فسيحدث تغيير إيجابي ".

تريد هند أن تكون قادرة على المساهمة في الاقتصاد إلى جانب أصدقائها وأقرانها. إنها تريد أن تكون قادرة على تنمية أعمالها التجارية الخاصة واستخدام الأدوات التي لديها لدعم نفسها وأسرتها.

"لا أعتقد أنني سأترك بلدي على الإطلاق للعمل في مكان آخر. إذا فكرت في المغادرة، أتساءل من سيبقى ويحاول تحسين الوضع في بلدنا. إذا كان كل الشباب يفكرون بهذه الطريقة، فلن نتقدم للأمام ولن نترك أي شيء جيد للأجيال القادمة ".

8. البرامج والسياسات الحكومية

تلعب السياسات الحكومية دورا رئيسيا في خلق فرص عمل شاملة على المستوى الوطني، ولا سيما في دعم الشباب وإشراكهم. ومع ذلك، ذكر أكثر من نصف الشباب الذين شملهم الاستطلاع (57%) أنهم لا يعتقدون أن اهتمامات الشباب مدرجة في صنع السياسات. وذكر نصف جميع المستجيبين أيضا أن الشباب غير ممثلين بشكل صحيح في الهيئات الحاكمة، مما أثر ليس فقط على تصوراتهم بشأن الإدماج في التشريعات، ولكن أيضا في إعطاء الأولوية للاهتمامات الخاصة بالشباب فيما يتعلق بالوصول إلى أنظمة الدعم، والتمويل وعوائق الضمانات، والمهارات الفنية.

طالب المستجيبون الشباب بالمزيد من إمكانية الوصول إلى دعم افتتاح المشاريع من الكيانات الحكومية، والمزيد من توفره، لا سيما في البصرة والأنبار، كما اتضح في نقاشات مجموعات التركيز حيث ذكروا عدم توفر هذه المساعدة حاليا. ووصف أحد المستجيبين في بغداد كيف أن الدعم الحكومي والمزيد من البرامج والتدريب التي يمكن الوصول إليها - سواء عبر الإنترنت أو شخصيًا على مستوى المحافظة - من شأنه أن يساعد في ربط الجامعات والقطاع الخاص بالشباب في المدن والمناطق الريفية. بينما علق آخرون بأنه بينما ينمو القطاع الخاص، سيكون من المفيد الحصول على إرشادات من وزارة التجارة، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية على مستوى المحافظة، لدعم الوصول إلى التمويل والمصارف والخبرة الفنية وشبكات الدعم.

أما فيما يتعلق بالبيئة القانونية، فقد أعرب ثلث الشباب عن مخاوفهم بشأن التشريعات المقيدة. حيث ذكر أكثر من النصف أن تسجيل الشركات والحصول على التصاريح المطلوبة لفتح وتشغيل الأعمال التجارية ليس متاحا بسهولة أو متيسرا من حيث التكلفة. هناك فجوات كبيرة في المعرفة فيما يتعلق بعمليات تسجيل الأعمال والجهات الرسمية التي يجب التوجه إليها، والرسوم المطلوبة والقوانين واللوائح المحددة التي تنطبق على مختلف القطاعات. علاوة على ذلك، ذكر أكثر من نصف المستجيبين أن اللوائح الضريبية غير عادلة وأنها غير واضحة أو مطبقة بشكل عادل على الشركات أو المشاريع التجارية.

ومن جهة أخرى، يقول 41% من الشباب أن مؤسسات دعم الأعمال، مثل غرفة التجارة، مهمة ومفيدة عندما يكونون قادرين على الوصول إليها. وهذا يوفر للحكومة العراقية فرصة لاستخدام هذه المؤسسات كنقطة دخول لدعم الشباب وبدء الحوار وتبادل المعلومات.

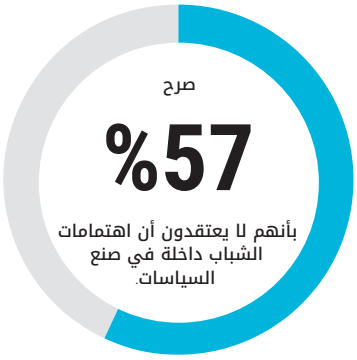

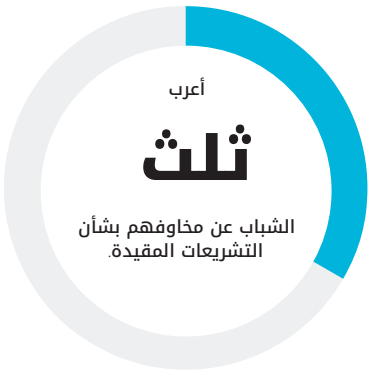

الخاتمة

يظهر المقياس (البارومتر) الوطني لريادة الأعمال الشبابية - الذي يتألف من استجابات أكثر من 650 شابا عراقيا – ونقاشات مجموعات التركيز، ليس فقط العوائق التي يواجهها الشباب في تطلعاتهم ومشاريعهم المتعلقة بريادة الأعمال والأعمال الزراعية، بل أيضا مجالات الفرص والاستثمار للجهات الفاعلة في القطاع الخاص، المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

بينما يعتقد غالبية الشباب أن مساهماتهم في قطاع الأعمال موضع تقدير، إلا أن الأعراف الثقافية والاجتماعية حالت دون مشاركة الشابات العراقيات بشكل خاص في المساهمة **بصورة متساوية** في ريادة الأعمال وقطاع الأعمال الزراعية. وجد الشباب وإلى حد بعيد أن الشهادة الجامعية تؤهلهم بالمهارات اللازمة لأنشطة التوظيف وريادة الأعمال، مقارنة بإكمال التعليم الثانوي (الاعدادي) فقط. ومع ذلك، أشار جميع الشباب الذين تمت استطلاع آرائهم تقريبا إلى أنهم لم يتلقوا مساعدة من أي مؤسسة لدعم الأعمال التجارية لبدء أعمالهم أو توسيع نطاقها، وبالمثل فهم لا يشاركون في أي أنشطة دعم الأقران. كما لم يؤد الافتقار إلى الدعم الفني ودعم الأقران، والتوجيه، ومنتدى الحوار، إلى إعاقة نجاح الشركات القائمة فحسب، بل أدى أيضا إلى تثبيط الشباب وثنيهم عن الشروع في مشاريعهم الخاصة دون دعم خارجي. وصف الشباب في العراق عقبات كبيرة أمام فتح حسابات مصرفية، والحصول على التمويل لبدء أو تنمية مشروعهم. وعلى نفس المنوال، ذكر أكثر من نصف الشباب والشابات أن تسجيل الأعمال التجارية (الشركات) والحصول على تصاريح لفتح أو تشغيل مشروع تجاري هي أمور غير معروفة إلى حد بعيد ولا يمكن تحمل تكلفتها.

المتاجر الصغيرة تصطف في شوارع بغداد.
الصورة: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين

جدد الشباب العراقي رغبتهم في المساهمة في الاقتصاد، وتمكين أنفسهم من خلال تعليمهم وسبل عيشهم. يدعو الشباب الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومة للتوجيه خلال هذه العملية، وكذلك في الوصول إلى آليات التمويل. بالإضافة إلى ذلك، أشار رواد الأعمال في جميع القطاعات، بما في ذلك الأعمال التجارية الزراعية والزراعة، إلى الحاجة إلى دعم التسويق والمبيعات لأعمالهم، سواء من خلال المواد أو التخصصات الدراسية الجامعية أو الدورات التدريبية، أو من خلال جمعيات الأعمال. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار في هذه المجالات من الخدمات المالية، والوصول إلى الأسواق المراعية للنوع الاجتماعي، وأنظمة الدعم والخبرة الفنية أمر بالغ الأهمية للسماح للشباب ببدء وإدارة أعمالهم الخاصة.

أصحاب المصلحة في قطاع الأعمال الزراعية يناقشون الوصول إلى الأسواق و مسارات التمويل لأعمالهم. الصور: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين

التوصيات

تسلط التوصيات التالية الضوء على الخطوات المطلوبة لدعم بيئة مواتية للمؤسسات التي يملكها الشباب:

حكومة العراق:

• إنشاء ودعم جمعيات البائعين في السوق للنساء والتي توفر منصة للحوار وتبادل المعلومات حول الوصول إلى الأسواق وآليات التمويل.

• توفير فرص معززة للحصول على التمويل والتسويق والتدريب على تطوير الأعمال للشباب في جميع أنحاء المحافظات، وخاصة في المناطق الريفية.

• تطوير وتقوية أنظمة الدعم، مثل حاضنات الأعمال أو الجمعيات الشبابية، حتى يتمكن الشباب في العراق من تبادل المعلومات، وتقوية مجموعات المهارات، والتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص.

• نشر الوعي حول كيفية الوصول إلى هذه الجمعيات والعمل مع الجامعات والمدارس الثانوية وبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني، وتطوير فرص التدريب المتعلقة بالأعمال والإدارة.

• العمل مع المؤسسات المالية لتوفير خدمات مالية سهلة التكلفة ويسهل الوصول إليها بمتطلبات منخفضة خاصة للشباب، مثل الضمانات المخفضة، للحصول على التمويل لأعمالهم.

• استخدام عدسة حساسة للمناخ عند النظر في إطلاق الأعمال التجارية الزراعية ونموها، ومنتجات ريادة الأعمال وكيفية دعم وتحفيز مشاريع الحفاظ على المياه والبيوت البلاستيكية وما إلى ذلك.

• توضيح نقاط الاتصال الحكومية واللوائح والتعليمات والقوانين المتعلقة بالتسجيل وتأسيس الأعمال (الشركات) والتراخيص وما إلى ذلك وتعزيز حملات التوعية لمشاركة هذه المعلومات مع رواد الأعمال الطموحين على المستوى المحلي.

• العمل مع البنك المركزي العراقي (CBI) لخفض أسعار الفائدة وتعزيز سيولة المؤسسات المالية العراقية بحيث يمكن الوصول إلى الائتمان وتوسيع نطاقه ليشمل رواد الأعمال الشباب.

• إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تركز على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل دعم رواد الأعمال وتطبيق الإصلاحات التي يمكن تطبيقها لاحقا على نطاق أوسع على نطاق وطني.

القطاع الخاص:

• توفير الدعم من خلال أنظمة دعم النظام البيئي للأعمال للشباب على شكل تدريب وإرشاد وتبادل المعلومات وفرص التدريب والتطبيق العملي.

• تقوية الروابط مع المدارس الثانوية والجامعات وبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني لتحسين المعرفة بفرص ريادة الأعمال وتعليم المهارات المطلوبة بشكل أفضل في بعض الصناعات.

المانحون:

• الاستثمار في برامج الشباب التي تدير التدريبات القائمة على المهارات، وتحديداً حول مهارات تطوير الأعمال والتسويق والتمويل لرواد الأعمال الشباب.

• الاستمرار في تقديم الدعم المالي، لا سيما على شكل منح وقروض مدعومة، لقطاع الأعمال الزراعية لدعم الشباب العراقي في المناطق الريفية والحضرية، وكذلك في المناطق التي ترتفع فيها مستويات الأسر المتضررة من النزوح.

• رفع الحواجز التنظيمية الرئيسية أمام نمو الشركات المملوكة للشباب في حوار مع مسؤولي حكومة العراق، لا سيما حول السياسات التنظيمية والعوائق التي تواجه مسارات التمويل.

شركاء التنمية:

• رفع الوعي بالفرص الاقتصادية للشباب والنساء طوال مراحل سلسلة القيمة الزراعية وتعزيز النماذج المحلية والوطنية التي تجسد تحقيق تطلعات وطموحات ريادة الأعمال، إلى جانب القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية.

• إدارة برامج التنمية المراعية للشباب والتي تعزز المهارات التأسيسية والفنية التي يحتاجها أصحاب المشاريع الشباب لتأسيس أعمالهم الخاصة وإدامتها.

• توفير الدعم التقني والتجاري والقانوني للشباب والمزارعين للمساعدة في إيجاد العمليات والإجراءات المبتكرة والتنظيمية لبدء الأعمال التجارية وتسجيلها وتوسيع نطاقها.

• دعم إنشاء ونمو جمعيات الأعمال والمراكز الشبابية وربط الشباب من برامج التنمية بأنظمة الدعم هذه من خلال التواصل مع النظام البيئي المحلي.

• رفع مستوى الوعي بمساهمات الشابات في ريادة الأعمال والأعمال التجارية الزراعية وإعطاء الأولوية للمساحات الشاملة والآمنة في التدريبات وجمعيات الأعمال.

• التعاون مع وزارة التجارة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية على مستوى المحافظة لتقديم التوجيه بشأن الوصول إلى التمويل والمصارف والخبرة الفنية وشبكات الدعم.

شابة عراقية ووالدتها تناقشان مشاريعهم الصغيرة في بغداد. الصورة: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين

الهوامش

1. مراجعة سكان العالم، سكان العراق، 2022.
2. الأمم المتحدة، فرص سكان العالم: سكان العراق 1950 – 2021، 2021.
3. مراجعة سكان العالم، سكان العراق، 2022.
4. المصدر السابق نفسه.
5. منظمة العمل الدولية، مسح القوة العاملة في العراق لعام 2021، 2022.
6. المصدر السابق نفسه.
7. الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية، معهد الدراسات الاقليمية والدولية، العوائق والفرص في ريادة الأعمال في العراق واقليم كردستان، تموز 2017.
8. مراقب النظام البيئي للشركات العراقية الناشئة https://kapita.iq/storage/app/media/Research/Ecosystem%202.pdf V2.0
9. البنك الدولي، الشروع في عمل تجاري 2020: مقارنة تعليمات العمل التجاري في 190 اقتصاد: ملف الاقتصاد في العراق، 2019.
10. قانون الشركات التجارية الاستراتيجي (STA)، تأسيس الشركات في العراق، 2022.
11. البنك الدولي، مراقب الاقتصاد العراقي، التحول إلى الزاوية: استدامة النمو وخلق الفرص لشباب العراق، 2019.
12. منظمة الأغذية والزراعة، دراسة سلسلة القيمة الزراعية في العراق: التمور والعنب والطماطة والقمح، 2021.
13. وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ، 2018-2022.
14. مركز التجارة الدولية ، تحديد المنتجات الزراعية والغذائية المنتجات التي يمكن إنتاجها وتسويقها في العراق ، 2021
15. المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والسياسات والمؤسسات الزراعية في العراق: منظور تاريخي، 2014
16. المجلس النرويجي للاجئين، أزمة الجفاف في العراق والآثار المدمرة على المجتمعات ، كانون الأول (ديسمبر) 2021.
17. مركز التجارة الدولية، مخاطر وفرص تغير المناخ في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية العراقية ، 2021.